

اقتصاد

عصام شلهوب

المشرف العام على خطة لبنان لاستجابة الأزمة:
6 و6 مكرّر غير موجودة في الفقر

تبين المؤشرات الصادرة عن الامم المتحدة والبنك الدولي والادارات الرسمية المعنية المحلية عام 2020 وخلال الربع الاول من عام 2021، ان في لبنان 60% فقراء يعيشون على اقل من عشرين دولارا يوميا و25% تحت خط الفقر المدقع، اي انهم يعيشون باقل من دولارين. فيما يصل الدخل الشهري الى آلاف الاسر الى 100 دولار



المشرف العام على خطة لبنان لاستجابة الأزمة الدكتور عصام ابي علي.

تتمركز الاسر الفقيرة بحسب المحافظات في الشمال بنسبة 40%، وفي البقاع بنسبة 20%، وفي الجنوب بنسبة 15%، والنبطية بنسبة 10%، وجبل لبنان بنسبة 14%، وفي بيروت بنسبة 1%، وفقا لاحصاءات تعود الى عامي 2019 و2020.

يعود تراجع الدخل الى تدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية وانزلاق الليرة اللبنانية الى مستويات غير مسبوقه تجاه الدولار الاميركي، ما ادى الى تدهور نشاط المؤسسات الصناعية والتجارية والاستشفائية والسياحية وغيرها من القطاعات الاقتصادية، بالاضافة الى تدهور القدرة الشرائية للأسر بسبب ارتفاع الاسعار وتنامي وتيرة البطالة.

تنخر آفة الفقر اجسام اللبنانيين، ويسبب الحرمان المادي لديهم في تدني جميع اوضاعهم المعيشية، وبدأت الامية تتغلغل في اوساط المعوزين منهم.

حاول لبنان سابقا محاربة آفة الفقر عبر مشروعين: "حلا" وتنفذه وزارة الشؤون الاجتماعية، و"افعال" وهو مشروع قانون تقدم به النائب روبر فاضل تحت عنوان "ازالة الفقر والعوز المدقع في لبنان". يتم اليوم احياء برنامج الشؤون الاجتماعية بدعم من البنك الدولي ومؤسسات اخرى .

منهجية استهداف او آلية الوصول الى الفقير، بالتالي تحديد الاهلية للافادة من المساعدات، تأخذ في الاعتبار عددا من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للأسرة وتشمل موجودات وممتلكات الاسرة، والحالة الاجتماعية والتعليمية والصحية. بالاضافة الى عدد افراد الاسرة وملكياتها. تقوم شروط اختيار الاسر

شركات للرصد
والتقييم سترصد الثغر
في مراحل البرنامج

التي تحدد المستوى المعيشي للمواطن. و اشار الى ان القرض يتوزع على فترة زمنية، ففي سنة 2021 سيتم استعمال نحو 26 مليون دولار من مبلغ القرض، فيما ستكون الاستفادة من القيمة الاساسية للقرض سنة 2022، وان عدد الاسر التي حددها القرض يبلغ 147 الفا.

استنادا الى اي معايير يتم اختيار الاسر الفقيرة؟

منذ انشاء برنامج مساعدة الاسر الاكثر فقرا، وضع البنك الدولي دراسة بالتعاون مع مديرية الاحصاء المركزي لتحديد المعايير التقريبية للفقر. اذ من الصعب وضع معايير من خلال الدخل كونه غير محدد، والسبب لعدم وجود

بيانات دقيقة للضرائب المستوفاة من وزارة المال عن كل مواطن، ووجود سرية مصرفية وضوابط لا تمكننا من معرفة حسابات كل فرد. لذلك يجب ان تكون المعايير تقريبية تحدد المستوى المعيشي للمواطن. وضعت في المشروع الاول سابقا استمارة تضم 50 سؤالاً للمعايير لتحديد الواقع المعيشي للأسر، ووضع لكل سؤال وزن او قيمة، بحيث تجمع هذه الاوزان والعلامات في النهاية، وتعطي كل اسرة رقما معيناً تحدد بموجبه نسبة فقر كل اسرة من الاقل فقرا الى الاكثر فقرا. هذا هو المعيار العلمي المتبع في اهم البرامج العالمية لاستهداف الفقر.

ما هي منهجية او آلية الوصول الى الفقير؟
هناك 114 مركزاً للخدمات الامثلية تابعة لوزارة الشؤون على كل مواطن تقديم الطلب في اي مركز، على ان تتبع ذلك زيارة منزلية لتعبئة استمارة الخمسين سؤالاً، قبل ان ترسل الى الادارة المركزية التي تجمع المعلومات وترسلها الى رئاسة الحكومة، على ان تقوم الادارة المعنية بادخال المعلومات واعطاء الرقم النهائي.

بعد ذلك، تذهب القوائم النهائية الى برنامج التغذية العالمية، حيث يتم اصدار البطاقات. في ظل الاقفال العام، تم اطلاق منصة يستطيع من خلالها المواطن المعني تعبئة المعلومات البيديهية المطلوبة والتقدم الى المشروع. وخلال اسبوعين تم تقديم حوالي 400 الف طلب عبر المنصة. بعد اقرار القانون واطلاق المشروع سيتم اعطاء فترة زمنية اخرى لا تتعدى الشهر لكل مواطن، التقدم بطلبه عبر منصة المشروع من جديد.

من سيقوم بالمسح ووفق اي سلم عمل سيتم الامر؟

المسح لم يبدأ بعد، وهو قيد المتابعة ويحتاج الى وقت لتنفيذه. يتوزع القرض على فترة زمنية، ففي سنة 2021 سيتم استعمال نحو 26 مليون دولار من مبلغ القرض، فيما ستكون الاستفادة من القيمة الاساسية للقرض سنة. لذلك تحتاج عملية المسح الى الوقت لانها، الى حين جهوز قاعدة البيانات، وستتم عملية التوزيع على اساسها.

هل تعتقد ان محاربة الفقر يمكن حصولها في فترة زمنية بسيطة وينتهي الامر؟
بالنسبة الينا، يشكل المشروع ابرة بنج تخفف من حدة الفقر، والفقر لا يحارب بهذا الشكل، انه يمنح الحماية الاجتماعية والغذائية للمواطنين وتتفادى من خلاله التسرب المدرسي، لكن ذلك لا يخرج المواطن من الفقر. اخراج المواطن من الفقر يتم عبر خطة اقتصادية متكاملة، تتداخل فيها كل الوزارات والادارات والقطاعات، تتيح للمواطن الفرصة وتمكنه من دخول سوق العمل الذي يساعده على الاستغناء عن هذه البطاقة التي لن تستمر في شكل مستدام، لان القرض ينتهي خلال فترة زمنية معينة، ولان الدولة لا تستطيع تمويل هذا البرنامج لفترة زمنية طويلة. هذا البرنامج هو لوقف الانهيار الكامل ولتوفير الامن الغذائي، وصولا الى خطة اقتصادية تهدف الى تغيير العقلية الاستهلاكية الى عقلية منتجة.

من ضمن شفافية العمل وصدقيته، خصوصا وان نواة المشروع هو المال؟

لا شك في ان تنوع الشركاء هو الذي يضمن شفافية العمل وصدقيته. هناك رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية والبنك الدولي ومنظمة التغذية العالمية، بالاضافة الى وجود رقابة مالية مسبقة من ديوان المحاسبة، كذلك سيتم انتداب شركات خاصة للتدقيق في مسار البرنامج بالتعاون مع البنك الدولي. وسيتم بناء نظام لادارة الشكاوى، بحيث يتمكن كل مواطن مشمول بالرعاية من تقديم شكواه، في حال تعرض لأي مشكلة مع التأكيد على حل هذه المشاكل. للمرة الاولى سيتم التعاقد مع شركات للرصد والتقييم التي سترصد الثغر في مراحل البرنامج، وتقتراح كل التوصيات اللازمة لتطبيق هذا المشروع.

هل سيتم التأكد من المعلومات وفقا لبيانات معينة صادرة عن المندوبين والشركات؟

سيتم جمع المعلومات عبر زيارة المندوبين

الاجتماعيين، على ان تدقق الشركات من خلال عينات عشوائية، وستتم مقارنة نتائج هذه العينات بنتيجة العامل الاجتماعي. فاذا اتت النتائج متطابقة فهذا يعني ان العامل الاجتماعي عمل بنزاهة، واذا كان هناك تضارب، يكون العامل الاجتماعي قد عمل بشكل خاطئ، وبذلك يعاد النظر في كل الاستمارات التي تمت تعبئتها من هذا العامل.

ما هو عدد الاسر المتوقع استفادتها من القرض والذي بلغ بحسب المنصة نحو 400 الف عائلة؟

حدد القرض عدد الاسر بـ147 الف اسرة.

ما هو مصير الاسر الباقية؟
امكانيات البرنامج محدودة وهو لاستهداف الاسر الاكثر فقرا، ولا يمكن استهداف كل الاسر. المهم اتباع المعيار المحدد الشفاف والموضوعي لاستهداف الاسر الاكثر فقرا. نظرا الى امكانيات المشروع المتواضعة، لا نستطيع تغطية سوى 25% من الشعب اللبناني الاكثر فقرا. علما ان هناك نسبة 60% فقراء، و25% تحت خط الفقر المدقع. الهدف من هذا المشروع هو استهداف نسبة الـ25%.

هل تملكون احصاءات حول توزع هذه النسبة على المحافظات؟

يجب اجراء المسح المطلوب حتى تتمكن من تحديد نسب الفقر في كل محافظة.

ماذا عن التدخلات السياسية في عمل البرنامج؟

لا تدخل للسياسيين في عمل المشروع. نحن نتمنى ان يقدر كل السياسيين مسؤولية وحساسية المسألة التي تتم معالجتها ومن المفترض ان تخرج السياسة من مثل هذه المواضيع، لان 6 و6 مكرر غير موجودة على مستوى الفقر، ولا يمكن ادخال السياسة في الفقر الموجود في كل المناطق التي ستستفيد من البرنامج ولكن بنسب متفاوتة، لان هناك مناطق فقيرة اكثر من غيرها.